Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2017/Brief.13
8 November 2017
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية... ما زال لدينا أمل

الدكتورة مهريناز العوضي
مديرة مركز المرأة في الإسكوا

الأمم المتحدة
بيروت، 2017

17-00665

تقع مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اليوم في صميم الأجندة العالمية، ولا سيما بعد تخصيص هدف محدد لذلك في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويركّز هذا الهدف على إنهاء التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وضمان تكافؤ الفرص لتسهيل مشاركتهنّ في جميع مجالات الحياة، ولا سيما السياسية منها. ورغم ما أحرزته المرأة من تقدّم في المجال السياسي في الأعوام الماضية، لا يزال المسار طويلاً وشاقاً لضمان مشاركتها في عملية صنع القرار السياسي على قدم المساواة مع الرجل.

وبما أن مشاركة المرأة في المجال السياسي في أي بلد هي مؤشر لوضعها فيه، وفقاً للاعتبارات الدولية، فقد حظيت مسألة مشاركة المرأة في السياسة وصنع القرار، في الأعوام الأخيرة، باهتمام كبير لدى المجتمع الدولي. وفي هذا الإطار، تعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) جاهدةً، من خلال مركز المرأة، على تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها السياسيين، وقد أصدرت العديد من الدراسات حول هذا الموضوع.

وأشارت نتائج تلك الدراسات إلى أسباب متعددة تشجّع على الدفاع عن المشاركة السياسية للمرأة. السبب الأول يُعنى بالعدالة والمساواة. فمن غير المبرّر أن يُستبعَد نصف سكان المنطقة من الدائرة السياسية التي تُتّخَذ فيها قرارات تؤثر على حياتهم.

والسبب الثاني يعود إلى التجارب العديدة التي أثبتت أن نوعية الحكم تتحسّن عندما يكون التمثيل السياسي للمرأة مرتفعاً. وهذا منطقي إذ أن مشاركة المرأة في العملية السياسية تضمن اتخاذ قرارات تراعي احتياجات نصف سكان العالم ومصالحهم.

أما السبب الثالث، فيتعلق بالخبرات التي أثبتت أن مشاركة المرأة في مفاوضات تسوية الأزمات تُكسِب المجتمعات، في مرحلة ما بعد النزاع، قدرةً على الصمود وتحميها من الانزلاق مجدّداً في دوامة الصراعات، ما ينعكس إيجاباً على الاقتصادات الوطنية.

التمثيل السياسي للمرأة له إذاً مبررات أخلاقية، وسياسية، واقتصادية قوية. ومع ذلك، لا يزال التقدم في هذا الاتجاه خجولاً في المنطقة العربية. وفي هذا المجال، لا بد من تسليط الضوء على عدد من الوقائع الهامة استناداً إلى دراسات مركز المرأة في الإسكوا. فمنذ عام 2010، شهدت المنطقة العربية ارتفاعاً في نسبة التمثيل السياسي للمرأة على مستوى البرلمان، والحكومة، والخدمة المدنية، والسلطة القضائية، والمجالس المحلية. وبعد أن بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان 12.5 في المائة في عام 2010 في المنطقة، وصلت إلى 18.2 في المائة في عام 2017، علماً بأن هذه النسبة تباينت بين دول المنطقة، وظلّت ضئيلة بالمقارنة مع المعدل العالمي.

وكان نظام الحصص أو الكوتا، الذي يطبّقه حالياً 13 برلماناً في المنطقة العربية، دافعاً رئيسياً وراء هذا التقدم الملحوظ. وتجدر الإشارة إلى أن دولتين عربيتين، هما تونس والسودان، قد تجاوزتا للمرة الأولى نسبة 30 في المائة أي خط الأساس الذي حدده منهاج عمل بيجين كحد أدنى للتمثيل النسائي في البرلمان.

وبالنسبة لتمثيل المرأة في الحكومات العربية، فقد شهد زيادة عددية للنساء مع أنه لا يخضع لنظام الحصص. وكانت هذه الزيادة محدودةً، واقتصر تمثيل المرأة على عدد من الحقائب الوزارية المرتبطة بأدوار تقليدية للمرأة في مجتمعاتنا، مثل وزارات التعليم، والصحة، والتنمية الاجتماعية، وشؤون المرأة، باستثناء بعض الحالات التي تولّت فيها المرأة وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وشهد القضاء أيضاً زيادة عددية في نسبة تمثيل المرأة، التي بلغت 39 في المائة في تونس، و24 في المائة في المغرب. ولكنّ المرأة لا تزال غائبة عموماً في المحاكم الشرعية، وكثيراً ما يقتصر تعيينها في القضاء على المحاكم الابتدائية والإدارية ومحاكم الأحداث.

والأمر سيّان بالنسبة إلى تمثيل المرأة في المجالس المحلية، الذي لم يتجاوز 36 في المائة في الأردن في عام 2013، وكانت هذه النسبة الأعلى بين البلدان العربية آنذاك. أما في المملكة العربية السعودية، فقد بلغ عدد النساء، من بين أكثر من 3,000 مستشار محلي، 21 امرأة في الانتخابات التي شاركت فيها النساء للمرة الأولى في عام 2015.

وليس من الصواب الاكتفاء بالزيادة العددية لتمثيل المرأة بمعزل عن جودة تمثيلها، لأن النظر إلى نسب تمثيل المرأة فحسب، لا يعكس سوى صورة ضيّقة ولا يحلل مشاركتها الفاعلة والمستدامة. وقد شهدت الأعوام الماضية أشكالاً مستجدة لمشاركة المرأة في المجالس الاستشارية، والحوارات الوطنية، والمجالس التأسيسية، أو اللجان الدستورية، وكلّها محافل كانت في السابق حكراً على الرجال.

وتشير بعض الأمثلة في المنطقة العربية إلى تحسن في جودة تمثيل المرأة. ففي مصر، مثلاً، ضمّت لجنة صياغة الدستور 5 نساء من بين أعضائها الخمسين. وفي تونس واليمن، بلغت نسبة النساء في المجالس التأسيسية 26 في المائة و29 في المائة تباعاً، وأسهم هذا التمثيل عموماً في وضع دساتير أكثر مراعاةً لاحتياجات الجنسين.

وقد برزت في المنطقة العربية بوادر لبعض التجارب الجيدة في مجال مشاركة المرأة في مفاوضات السلام، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية واليمن. فقد بلغت نسبة مشاركة المرأة اليمنية 30 في المائة في المفاوضات الرسمية الأولى التي أفضت إلى وثيقة الحوار الوطني الشامل التي، للأسف، لم تُطبَّق على النحو المنشود. وفي المراحل التالية من الحياة السياسية اليمنية، لم تتواصل مشاركة المرأة بالوتيرة نفسها.

أما في الجمهورية العربية السورية، فقد كان للمرأة دور ناشط في المفاوضات والمحادثات الموازية وغير الرسمية. كما نجحت المرأة السورية في إيصال صوتها إلى محادثات جنيف للسلام من خلال مشاركتها في المجلس الاستشاري الذي يضمّ من بين أعضائه 12 امرأة. وبذلك، تساهم المرأة في الجمهورية العربية السورية في تعميق التوافق حول القضايا المثيرة للجدل والضامنة للاستقرار.

ومع أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تبعث الأمل في بعض البلدان العربية، لا يزال تمثيلها متدنياً عموماً من الناحية العددية والنوعية، لما تواجهه من حواجز تحول دون مشاركتها الفاعلة في السياسة. ولهذه الحواجز أبعاد مختلفة، منها ما يُعنى بالقوانين الانتخابية غير المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين، ومنها ما يتعلق بغياب البيئة الحاضنة لمنظمات المجتمع المدني التي تُعتبر الداعم الأكبر لدور المرأة في المجال السياسي في المنطقة. ويُضاف إلى هذه الحواجز البعد الاجتماعي والثقافي الراسخ في الأعراف الذكورية للمجتمعات العربية، التي تحصر مشاركة المرأة في أدوار تقليدية مثل الاهتمام بالمنزل، ورعاية الأطفال، وهذا من أهمّ العوائق التي تواجهها المرأة.

ومن بين الحواجز الأخرى، العوامل النفسية والأيديولوجية التي تكرّسها أحياناً المرأة نفسُها مثل اعتقادها بأن المجال السياسي يشوبه العار والفساد، ما يجعله غير آمن للنساء. والعائق الآخر الذي يحدّ من مشاركة المرأة في الحياة السياسية ويزيد المشكلة تعقيداً، انتشار بعض التفسيرات المحافظة للدين التي تحصر المرأة في الأدوار التقليدية.

ومن الصعب معالجة جميع هذه التحديات ما لم تُرفَع حواجز مؤسسية مرتبطة بالتمييز القانوني الذي يحدّ من قدرة المرأة على ممارسة حقوقها السياسية، حتى ولو كرّس لها القانون حق الانتخاب والترشح. وتُضاف إلى هذه العراقيل، قيود التنقل المفروضة على المرأة التي تمنعها من المشاركة في الانتخابات أو إطلاق حملة انتخابية.

صحيح أن المشهد يبدو قاتماً في المنطقة في ظل الحواجز العاتية التي تعيق التمثيل السياسي للمرأة، ولكننا لا نفقد الأمل إزاء التجارب الناجحة لبعض البلدان العربية، والتي يمكن تعميمها في كافة أنحاء المنطقة. وتبيّن هذه التجارب أن نظام الحصص هو من أكثر الأدوات فعاليةً في تحسين التمثيل السياسي للمرأة، وأن البلدان التي لم تعتمد نظام الحصص، مثل لبنان، لا تزال تسجّل تمثيلاً ضعيفاً جداً.

ختاماً، لا بد من إدراج نظام الحصص في جميع مستويات الحكم، وليس في البرلمان فحسب. واستناداً إلى التجارب الناجحة ونتائج الدراسات التي أجرتها الإسكوا، يبدو جلياً أن التركيز المقتصر على الأرقام لا يكفي لتحسين المشاركة السياسية للمرأة على نحو مستدام. وبموازاة رفع نسب تمثيل المرأة، لا بد أيضاً من الارتقاء بنوعية مشاركتها، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين البلدان العربية من أجل تعميمها وتكييفها مع السياق الوطني.